النزاع الإثيوبى - الإريترى
الأسباب الداخلية والانعكاسات الإقليمية والدولية

تشير الأحداث التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي إلى استمرار سلسلة الانشقاقات والخلافات التي عانت منها دول المنطقة داخليا وإقليميا عبر تاريخها . الأمر الذي جعل التنافس والصراع هما السمة الغالبة على شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية لدول هذه المنطقة . ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها[1]:

1- اختلاف الهويات الثقافية الوطنية الرسمية لهذه الدول ما بين عربية وانجلوفونية وفرانكفونية وصومالية وأمهرية . فالسودان مازالت تتنازعه الهوية العربية الإسلامية من ناحية والهوية الإفريقية الزنجية من ناحية أخرى وإريتريا مازالت تراوح في مكانها في تحديد هويتها مع صعوبات حادة في تحديد هذه الهوية في ظل الميراث التاريخي للحركة الوطنية بالبلاد والتركيب الإثني والديني بها . ذلك أنه على الرغم من الدور التاريخي للمسلمين في الحركة الوطنية الإريترية فإن مخاوف المسيحيين من هيمنة المسلمين على قيادة الحركة الوطنية أدت إلى تصاعد أسهم القيادات العلمانية في الحركة الوطنية سعياً للحد من الانشقاقات والصراعات التي نشبت بين فصائل الحركة الوطنية الإريترية، وأدت إلى حروب أهلية مريرة بين هذه الفصائل . ومع نجاح الحركة الوطنية في تحقيق هدف الاستقلال في إريتريا عادت من جديد الهويات الثقافية والوطنية لتطرح نفسها من جديد، خاصة مع بروز التوجه " التجراني " (نسبة إلى إقليم وجماعة التجراي الذي تنتمي إليه القيادة في إريتريا) للنخبة الحاكمة في إريتريا الأمر الذي أثار حفيظة القوميات والجماعات الأخرى وخاصة ذوي التوجهات العربية والإسلامية لا سيما مع تراجع التوجهات العربية للحكومة القائمة في إريتريا .

أما إثيوبيا فقد كانت تصنف نفسها حتى منتصف الخمسينيات باعتبارها دولة شرق أوسطية ثم أخذت تؤكد على هويتها الإفريقية مع تزايد موجة استقلال وتحرر الدول الإفريقية، وعلى الرغم من ذلك فإن السمة التي ظلت غالبة على المجتمع الإثيوبى هي هيمنة جماعة " الأمهرة " على السلطة والحكم حتى مطلع التسعينيات حينما حلت القومية التجرانية محل الأمهرية في السلطة . وعلى الرغم من موجة التفاؤل التي واكبت التخلص من حكم " الأمهرة " على الصعيدين الداخلي والإقليمي، إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه التوقعات مع تصاعد التوترات الداخلية بين القوميات المكونة للمجتمع الإثيوبى وفي مقدمتها قومية الأورومو والقومية الصومالية في الأوجادين فضلاً عن عدم رضاء جماعة الأمهرة عن تراجع مكانتهم النسبية في المجتمع لصالح التجراي، وعلى الصعيد الإقليمي فإنه سرعان ما تبدد جو الوفاق بين إثيوبيا والسودان وتبادلت الدولتان الاتهامات بالتدخل في الشئون الداخلية ومساعدة القوى المناوئة للدولة الأخرى . الأكثر من ذلك تفجر النزاع بين إريتريا وإثيوبيا حول بعض المناطق الحدودية .

أما الصومال فعلى الرغم من هويتها الإسلامية الواضحة ورغم انضمامها إلى جامعة الدول العربية فإن سيطرة الهوية الصومالية والمناداة بالقومية الصومالية والصومال الكبرى تجعلها في عزلة بل وصراع مع جيرانها . وتجدر الإشارة إلى أنه رغم كافة المقومات المتوفرة للقومية الصومالية فإن ذلك لم يحل دون قيام صراع داخلي بين الجماعات المكونة للحكومة دار في مجمله حول السلطة وأسفر عن تلاشي السلطة في البلاد وتمزقها.

2- والعامل الثاني الدافع إلى التنافس والصراع في منطقة القرن الإفريقي هو مشكلات الحدود والتداخل الإثني على جانبيها بين دول المنطقة حيث لا تخلو حدود أي من دول المنطقة من مطالبات بأحقية هذا الطرف أو

ذاك في أراضي تابعة للطرف الآخر على أسس تاريخية أو قومية أو إثنية

3- أخيرا فإن اختلاف توجهات أنظمة الحكم وممارساتها الداخلية بين دول المنطقة تمثل بدورها عاملاً أساسيا في التأثير على علاقات تلك الدول ببعضها البعض، فالسودان على سبيل المثال يرفع راية الإسلام كأساس للحكم في مواجهة إريتريا وإثيوبيا اللتان ترفعان راية العلمانية، وعلى صعيد آخر فإنه على حين أخذت إثيوبيا بالفيدرالية والتعدد الحزبي فإن إريتريا ما زالت ترفض مبدأ التعددية الحزبية ومشاركة فصائل المعارضة في السلطة .

في ضوء هذه المعطيات فإن تدهور الأوضاع في منطقة القرن الإفريقية لم يكن مفاجأة لمتابعي أوضاع المنطقة إلا من ناحية التوقيت وطرفي الصراع.

فمنطقة القرن الإفريقي اشتهرت بأنها منطقة توتر وحروب وكوارث طبيعية وإنسانية أكسبتها سمعة سيئة على مستوى العالم .

وعلى الرغم من أن بداية عقد التسعينيات قد شهدت تطورات ومستجدات في المنطقة بدت وكأنها تبشر ببداية جديدة فيها، حيث توصلت إثيوبيا وإريتريا إلى اتفاقية ودية حول تقرير المصير بعد سقوط نظام منجستو هيلى ماريام عام 1991م . وأسفرت عن استقلال إريتريا رسميا في مطلع عام 1993م، كما شهدت المنطقة علاقات وطيدة بين الأنظمة الإقليمية في كل من (الخرطوم، أديس أبابا، أسمرة) انطلاقا من علاقات الدعم والتعاون التي قامت بين النظام السوداني وحركات التحرير والمعارضة في كل من إريتريا وإثيوبيا على التوالي إلى أن وصلت تلك الحركات إلى السلطة في البلدين يضاف إلى ما سبق أن الدول الغربية رحبت بشدة بالوضع الجديد، وألقت بثقلها وراء الأنظمة الجديدة داعمة إياها في المجالات المختلفة[2] .

ورغم ما سبق فإنه سرعان ما دبت الخلافات بين النظام السوداني من جانب وكل من النظام الإريترى والإثيوبى من جانب آخر حيث اتهم الأخيران النظام السوداني بمحاولة تصدير " الأصولية الإسلامية " إليهما ومساندته لقوى المعارضة بالدولتين . وفي ذات الوقت اتهمت السودان الدولتين بدعم قوى المعارضة السودانية بفصائلها المختلفة الشمالية والجنوبية وبلغت التوترات ذروتها باندلاع معارك بين القوات الحكومية السودانية وقوات المعارضة السودانية المدعومة من إريتريا في شرق السودان . وأشارت بعض المصادر إلى أن ذلك التحرك يحظى بدعم وتأييد القوى الدولية بهدف التخلص من النظام السوداني الحاكم . وهو هدف لم يخفه أسياسي أفورقي رئيس دولة إريتريا عندما صرح في مارس 1998 بأن الخلاف مع السودان ينتهي بانتهاء النظام السوداني[3] وكذا لم تخفه الإدارة الأمريكية عندما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية بذلك إبان زيارتها للقارة في نهاية 1997م.

وفي ضوء الظروف والملابسات السابقة، فإن تفجر النزاع الحدودي الإثيوبى الإريترى في مايو 1998 مثل مفاجأة فيما يتصل بتوقيته وأطرافه حيث نشب في أعقاب الزيارة الفريدة التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى قارة أفريقيا واجتماعه مع رؤساء دول وحكومات شرق ووسط وجنوب أفريقيا، والتي استهدفت -من بين ما استهدفت- ترتيب الأوضاع في هذه المنطقة وتوزيع الأدوار على اللاعبين الأساسيين وفي مقدمتهم إثيوبيا وإريتريا في شرق أفريقيا وذلك رغم عدم حضور رئيس إريتريا ذلك الاجتماع . ولذا فإن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا مثل خروجا على مقررات السياسة الأمريكية بالمنطقة، وإخلالاً بتوازنات القوى وتحالفاتها في شرق إفريقيا . وفيما يلي نعرض بالرصد لوقائع ذلك النزاع الحدودي وتطوراته . وموقف الأطراف المباشرة (إثيوبيا - إريتريا) من أسباب النزاع وسبل تسويته . وكذا موقف القوى والتنظيمات الإقليمية والدولية من الأزمة مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية لما له من ثقل وتأثير على مواقف كافة الأطراف.

أولاً : مواقف أطراف النزاع: أسباب النزاع وسبل تسويته:

في السادس من مايو 1998 تبادلت كل من إثيوبيا وإريتريا الاتهام بانتهاك الحدود .

وسرعان ما تحولت الاتهامات الإعلامية إلى مواجهات عسكرية تصاعدت حدتها منذ الثاني عشر من مايو 1998 . وفيما يلي رصد لمواقف الطرفين المعنيين بالأزمة .

موقف إريتريا:

عقب اندلاع الأزمة مباشرة في السادس من مايو 1998 عقدت الحكومة الإريترية (مجلس الوزراء) اجتماعا ناقش أبعاد الأزمة وأصدرت الحكومة بيانا عبرت فيه عن وجهة نظرها تجاه الأزمة، ومع تصاعد الأحداث توالت البيانات والتصريحات الصادرة عن مجلس الوزراء الإريترى ورئيس الدولة . أسياسي أفورقي" التي تشرح وجهة نظر إريتريا من النزاع وتطوراته، وقد تضافرت تلك البيانات والتصريحات على تأكيد شرعية موقف إريتريا في النزاع انطلاقا من التأكيد على "الاعتداء" الإثيوبى على أقاليم تابعة لإريتريا، ويمكن إجمال الحجج الإريترية وموقف حكومتها من الأزمة فيما يلي[4]:

أ- أن الأزمة بين إريتريا وإثيوبيا تتمثل جذورها في خرق حكومة إثيوبيا. حدود إريتريا الموروثة عن مرحلة الاستعمار وادعائها المتعمد واحتلالها عملياً لبعض الأراضي الإريترية في الأجزاء الجنوبية الغربية، والجنوب الشرقي لإريتريا. وهو الخرق الذي جسدته الخريطة الرسمية الصادرة عن الحكومة الإثيوبية في عام 1997م متضمنة أراض اريترية، وكذا اشتملته خريطة إثيوبيا المطبوعة على أوراق العملة الجديدة لإثيوبيا التي بدأ تداولها في نوفمبر 1997م .

ب- أن إثيوبيا تجاوزت حدود المطالب والادعاءات الشفهية والرسمية وسعت إلى فرض أمر واقع . وكان أول مساعيها في ذلك في يوليو 1997م . عندما قامت باحتلال أجزاء من جنوب شرق إريتريا بدعوى مقاتلة المعارضة " العفرية " وبالمثل قامت إثيوبيا في 25 أغسطس 1997 باحتلال أجزاء في جنوب غرب إريتريا . وهو الأمر الذي اعترضت عليه إريتريا في حينه ودعت إلى إنشاء لجنة مشتركة للنظر في المشكلة وحلها .

(ج) ترى إريتريا أنه على الرغم من مساعيها لحل المشكلة وديا وثنائيا . فإن الحكومة الإثيوبية قد استمرت في وضع الأراضي الإريترية التي أضافتها في خرائطها تحت الاحتلال الإثيوبى، وقام الجيش الإثيوبى بشن هجوم غير متوقع في السادس من مايو 1998ضد دوريات إريترية في منطقة " بادمي " جنوب غرب إريتريا مدعيا أنها قد اخترقت مناطق إثيوبية . وهو الحادث الذي أدى إلى سلسلة الاشتباكات العسكرية بين الجانبين.

وتؤكد إريتريا أن الممارسات الإثيوبية جعلت النزاع الحدودي البسيط بينهما يتسع ليأخذ شكل الحرب الشاملة بسبب التصعيد الإثيوبى الذي تمثل في :

- إعلان الحرب من قبل البرلمان الإثيوبى في 13مايو 1998
- شن إثيوبيا غارة جوية على أسمرة في 5 يونيو 1998
- فرض حظر جوي وحظر بحري على الموانئ الإريترية من خلال التهديد بالقصف الجوي المستمر والعشوائي ضد هذه المرافق
- الطرد الجماعي والاعتقال العشوائي للآلاف من الإريتريين في إثيوبيا.

وتخلص الحجج الإريترية إلى أن الاعتداءات الإثيوبية تمثل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية ومواثيق منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والقرار 16/أ الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بالقاهرة عام 1964م والذي يقضي باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار . وذهبت إريتريا إلى أن إثيوبيا ذاتها ستكون أول المضارين من انتهاك هذا القرار استناداً إلى أن سيادتها (سيادة إثيوبيا) على معظم أقاليمها قائمة على مضمون هذا القرار.

وانطلاقا مما سبق طالبت إريتريا حكومة إثيوبيا سحب جيشها من الأراضي الإريترية التي دخلتها بالقوة مؤكدة عدم وجود أراض أثيوبية تحت سيطرة إريتريا . ودعت كذلك إلى وقف الحملات الإعلامية العدائية من جانب

إثيوبيا حفاظا على العلاقات بين شعبي البلدين .

وبالنسبة للرؤية الإريترية بشأن تسوية النزاع فقد تمثلت في مطالبتها بما يلي : -

أولاً : - الإقرار بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

ثانيا : - التسوية السلمية للنزاع من خلال:

- وقف إطلاق النار على كافة الجبهات.
- إقامة منطقة منزوعة السلاح على امتداد المناطق المتنازع عليها تفاديا لوقوع اشتباكات من شأنها أن تعرقل المفاوضات، وإقامة ترتيبات خاصة لإدارة هذه المناطق خلال الفترة الانتقالية

-الشروع في مفاوضات مباشرة بين الطرفين الإريترى والإثيوبى بحضور طرف ثالث محايد يحظى بثقة الطرفين كشاهد، وذلك لمناقشة مجمل القضايا المتنازع عليها وصولاً إلى حل جذري وقانوني لها، من خلال جدول زمني محدد ومعروف ينتهي بوضع علامات الحدود بين الجانبين عبر لجنة فنية يتفق عليها .

-وقف الحملات الإعلامية وكافة الأعمال العدائية بين الجانبين.

موقف إثيوبيا[5] :

يمكن القول أن موقف إثيوبيا جاء كرد فعل على الموقف الإريترى فيما يتصل بأسباب النزاع . حيث تكشف مطالعة التصريحات والبيانات الصادرة عن المسئولين الإثيوبيين أنها قد عمدت إلى تفنيد الادعاءات الإريترية فيما يتصل بأسباب النزاع ويمكن إجمال وجهة نظر إثيوبيا فيما يلي : -

أ- أقرت التصريحات الإثيوبية حقيقة أن جذور النزاع تعود إلى بضع سنوات ماضية .وأنه قد تم تشكيل لجنة مشتركة للنظر في هذه الخلافات والتوصل إلى تسوية سلمية لها .

ب- أنه على الرغم من تشكيل اللجنة سالفة البيان والاتفاق على عقد اجتماع يوم الجمعة 1998/5/8،فإن القوات الإريترية بدأت صداما في الجزء الشمالي الغربي من إثيوبيا يوم الأربعاء الموافق 1998/5/6.

ج- أنه على الرغم من الاعتداء الإريترى فإن حكومة إثيوبيا لم تسارع إلى الرد بالمثل بل أعطت الأولوية للتشاور مع الوفد الإريترى الذي جاء إلى أديس أبابا . وبعد التشاور توصل الطرفان إلى ضرورة ترك قضية المطالبة بالأراضي بين الجانبين وأن يلزما نفسيهما بالأراضي التي كانت تحت سيطرتهما عند سقوط نظام حكم منجستو في إثيوبيا. على أن يكون حل النزاع الحدودي سلميا عن طريق اللجنة المشتركة، وأنه في حالة عدم التوصل إلى تسوية للنزاع عبر هذه اللجنة يتم الاستعانة بطرف ثالث وتم الاتفاق كذلك على أن تغادر القوات الإريترية الأراضي التي دخلتها في السادس من مايو.

د- أن إريتريا لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه وعاودت العمليات الاستفزازية من جديد في الثاني عشر من مايو 1998 . وهاجمت مناطق " بادمي " و" شيرارو" التي لم تكن تحوي سوى وحدات من البوليس الإثيوبى والميلشيات المحلية الأمر الذي يظهر بجلاء أنه لم يكن هناك أي عمل استفزازي من قبل الحكومة الإثيوبية ضد إريتريا . ويؤكد أيضا ـ ومن وجهة نظر إثيوبيا ـ أن العمل الذي تم يوم الأربعاء1998/5/6 لم يكن حدثا عارضا، لأن الممارسات التالية التي قامت بها حكومة إريتريا تظهر انتهاكا متعمدا ومخططا للسيادة الإثيوبية عن طريق إرسال قوة آلية ضخمة استطاعت من خلالها احتلال مديرية " بادمي " بأكملها وجزء من مديرية " شيرارو" الواقعتين في إقليم تيجراي الإثيوبى.

هـ - أن المناطق التي تدعيها إريتريا لم تكن يوما ما جزء من إريتريا سواء في ظل الاستعمار الإيطالي أو تحت الحماية البريطانية أو في ظل إدارة الامبراطور هيلاسلاسي أو تحت حكم منجستو، وأن هناك وثائق وخرائط تؤكد ذلك .

و- أن الأسباب الحقيقية للنزاع الحدودي ترجع إلى المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها إريتريا الأمر الذي دفع حكومة إريتريا- ومن وجهة نظر إثيوبيا- إلى محاولة نقل خلافاتهم ومشاكلهم الداخلية إلى خارج بلادهم

وذلك بإدعاء أن لإريتريا أراضي لم تتسلمها من دول الجوار . الأمر الذي أسفر عن عدة مواجهات حدودية بين إريتريا ودول جوارها المختلفة (اليمن ـ إثيوبيا ـ السودان ـ جيبوتي) تشير بدورها إلى أن الخلافات الحدودية ليست سياسات آنية أو عابرة بقدر ما هي استراتيجية ثابتة تنتهجها الحكومة الإريترية في تعاملها مع دول الجوار.

ز- أن الاعتداء الإريترى قد نسف علاقة حسن الجوار والصداقة النضالية التي تكونت خلال الحرب الطويلة ضد نظام حكم منجستو وأوجدت شكا وريبة بين الشعبين وزعزعت الثقة التي كانت موجودة بين الحكومتين قبل وقوعه، كما أن الاعتداء يمثل انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية علاوة على كونه يمثل نكرانا لفضل حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية التي يتزعمها ملس زيناوي رئيس مجلس الوزراء الحالي بإثيوبيا والتي كانت أول تنظيم وأول حكومة أثيوبية تعترف للشعب الإريترى بحق تقرير المصير، ثم الاعتراف بإريتريا كدولة مستقلة وهو الاعتراف الذي مكن إريتريا ومهد لها الطريق للحصول على اعتراف جميع الدول وانضمامها إلى المنظمات الدولية والإقليمية دون اعتراض .

وفيما يتعلق برؤية إثيوبيا لسبل تسوية النزاع يمكن القول أن كافة البيانات والتصريحات الصادرة عن المسئولين الإثيوبيين والمؤسسات الرسمية والشعبية الإثيوبية قد أجمعت على أنه لا يمكن الحديث عن تسوية سلمية قبل انسحاب القوات الإريترية من الأراضي التي احتلتها منذ مطلع شهر مايو 1998 وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل يوم 1998/5/6م . ومن هنا كانت المطالبة الرئيسية للخارجية الإثيوبية بضرورة انسحاب القوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية دون أي شروط قبل البدء في أي شكل من أشكال التفاوض مؤكدة على أن إريتريا تريد فرض أمر واقع على الأرض من خلال وسائل عسكرية وهو ما ترفضه إثيوبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا قد رحبت بكافة جهود وخطط الوساطة التي اشتملت على مطالبة إريتريا سحب قواتها من الأراضي التي احتلتها في السادس من مايو 1998م.

إدارة الدولتين للنزاع : بين الوسائل السلمية والقسرية

سعت الدولتان الإثيوبية والإريترية إلى استخدام كافة الوسائل السلمية والقسرية في إدارة النزاع. ويقتضي تفهم مساعي كل طرف داخليا وخارجيا التعرف على الموازين العسكرية بين الطرفين وفي هذا الصدد يشير المراقبون إلى أن ثمة تعادلا في ميزان القوة العسكرية بين الدولتين مع فروق متفاوتة أحيانا لمصلحة أحدهما وذلك سواء في القوة البشرية أو المعدات والتجهيزات[6] .

فبالنسبة لإريتريا، فقد ورث جيشها ترسانة عسكرية ضخمة ـ بموازين المنطقة ـ من " الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا- التي كانت تقود المعارضة المسلحة ضد نظام " منجستو" إضافة إلى ما غنمته من الجيش الإثيوبى خلال هذه الحرب التي انتهت بتحرير إريتريا سنة 1991م وحصولها على الاستقلال في عام 1993م .

وتتسم الترسانة الإريترية بالتنوع والتعدد في مصادر الأسلحة ولكن الغالب عليها الأسلحة السوفيتية والكتلة الاشتراكية السابقة . وتمتلك إريتريا رصيدا يعتد به من المعدات الثقيلة مثل الدبابات والصواريخ والمدافع بعيدة المدى والمدافع المضادة للطائرات والتي تتمتع فيها بميزة نسبية في مواجهة تفوق الطيران الإثيوبى من حيث العدد . حيث لا تتجاوز الطائرات المقاتلة الإريترية عدد أصابع اليدين . في مقابل 400 طائرة مقاتلة يمتلكها السلاح الجوي الإثيوبى .

ويعتقد الخبراء أن إثيوبيا لم تطور أسلحتها منذ سقوط النظام السابق، مما جعل قدراتها الدفاعية الأرضية ضعيفة مقارنة بإمكانات إريتريا .

وعلى صعيد القوى البشرية فإن إريتريا قد ورثت غداة استقلالها جيشا يضم مائة ألف مقاتل سرحت منهم 40% في عام 1994م نظراً

لضخامة العدد بالنسبة لدولة لا يتجاوز تعدادها ثلاثة ملايين نسمة . ومع ذلك فإنه بدء من عام 1996م بدأت إريتريا برنامجا للخدمة العسكرية يقوم على منح المتطوعين فترة تدريبية عسكرية . وحتى عام 1998م كان قد تم تخريج نحو 120ألف متطوعاً استدعوا جميعا إلى جبهات القتال، كما استدعي الجنود المسرحون البالغ عددهم 40 ألف فرد ؛ وبذلك يصل تعداد الجيش الإريترى إلى نحو220 ألف فرد . أما إثيوبيا فعلى الرغم من أن تعدادها يربو على نحو 60مليون نسمة فإن تعداد جيشها يبلغ نحو 150 ألف فرد . فضلاً عن أنها تواجه مشكلة تتعلق بتركيب قوتها المسلحة إذ تضم عدة قوميات (التيجراي- الاوروموـ الامهرة ـ العفر) وتمثل قومية التيجراي القوة الرئيسية في الجيش الإثيوبى الحالي؛ لذا تنظر القوميات الأخرى إلى أن الحرب الحالية هي حرب قومية التيجراي بالنظر إلى أن مسرحها الأساسي يتمثل في المنطقة التي تسكنها هذه القومية[7] .

وفي ضوء العرض سالف الذكر يمكن تفهم التصعيد السريع للقتال بين الدولتين حيث عمدت إريتريا إلى تكثيف هجماتها البرية على إقليم تيجراي اعتمادا على تفوقها البري، الأمر الذي دفع إثيوبيا إلى توسيع رقعة القتال بتوجيه ضربات جوية إلى العاصمة الإريترية " أسمرا " وميناء " عصب " الاستراتيجي إضافة إلى ضرب الممرات الأرضية لمطار " اسمرا " في محاولة للضغط على الحكومة الإريترية وتصعيد التوترات والضغوط الداخلية، وفي مواجهة الضربات الجوية الإثيوبية قامت القوات الجوية الإريترية بضرب مدينة " مقللي " ومطارها (مطار مقللي) الذي يمثل رمزاً وطنيا لقومية التيجراي التي تنتمي إليها النخبة الحاكمة في إثيوبيا[8] ولم تقتصر الإدارة القسرية للنزاع على تبادل القصف الجوي والمدفعي والهجمات العسكرية في مناطق القتال ؛ وإنما صاحب ذلك أعمال قسرية أخرى تمثلت في وقف رحلات الطيران بين البلدين، وتقليص البعثات الدبلوماسية لدى الطرفين ؛ وترحيل الآلاف من الرعايا والمواطنين ذوي الأصول الإريترية من إثيوبيا إلى إريتريا، وكذا طرد الرعايا الإثيوبيين في إريتريا إلى إثيوبيا والتضييق على المقيمين منهم، حيث أكد مركز الإعلام الإثيوبى أن إريتريا طردت أكثر من ثلاثة آلاف أثيوبي من أراضيها بسبب النزاع الحدودي الدائر بين البلدين . وأفاد المركز أن ألفى لاجئ طردوا من أسمرا وأضاف أن اللاجئين أكدوا أنهم تعرضوا للضرب والسرقة قبل طردهم من إريتريا . وبالمثل نشرت الصحف الإريترية أن الآلاف من الأشخاص الإريتريين قد أجبروا على ترك ممتلكاتهم وأسرهم بعد طردهم من إثيوبيا لأنهم يمثلون " مخاطر أمنية " وقد أعلنت وزارة الخارجية الإثيوبية أن 1045شخصا فقط من 130ألف إريتري يعيشون في إثيوبيا أعيدوا إلى بلادهم . وفي ذات الوقت أصدرت الحكومة الإثيوبية بيانا أعلنت فيه إبعاد جميع الإريتريين العاملين في مناصب حساسة في بعض الإدارات والمؤسسات الحكومية كالاتصالات والمواصلات ومحطة الكهرباء، وأفاد البيان أن الموظفين العاملين في تلك المؤسسات منحوا إجازة مفتوحة، مع السماح لهم بالبقاء في البلاد وقد قامت إثيوبيا أيضا بإغلاق مكتب " الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا " في أديس أبابا وطلبت من المسئولين فيه مغادرة البلاد فوراً مع السماح لأسرهم بالبقاء إذا رغبوا في ذلك .

وأعلن البيان الحكومي أن إثيوبيا اتخذت موقفا مماثلاً ضد شركة تابعة للجالية الإريترية مقرها أديس أبابا إذ أغلقت وأرغم مسئولوها على مغادرة البلاد لأسباب تتعلق بالأمن القومي الإثيوبى " كما احتجزت حكومة إريتريا بعض الإريتريين بدعوى تبرعهم بأموال وقيامهم بأعمال تجسس لصالح إريتريا " وطلبت منهم مغادرة البلاد مع ترك موكلين لهم في أديس أبابا لمتابعة أعمالهم[9].

وعلى ذات الصعيد أصدرت لجنة السجون والشرطة الاتحادية الإثيوبية أمراً إلى جميع الإريتريين المقيمين بإثيوبيا بأن يسلموا أسلحتهم التي يملكونها بصورة قانونية أو غير قانونية إلى أقرب مركز للشرطة، وأشار البيان الصادر عن المصلحة أن القرار قد اتخذ لأسباب تتعلق بأمن الدولة وأكد أن الحكومة سوف تتخذ

كل الإجراءات اللازمة ضد الإريتريين الذين لا يلتزمون بهذا القرار[10].

وجدير بالذكر أن أعمال القسر سالفة البيان قد تضافرت مع أعمال قسر سابقة على نشوب النزاع تمثلت في امتناع إريتريا عن شحن صادرات وواردات إثيوبيا عن طريق ميناء عصب إلا بعد دفع رسوم الشحن بالعملة الصعبة الأمر الذي دفع إثيوبيا إلى الاتجاه إلى تصدير واستيراد احتياجاتها عن طريق جيبوتي وفي ذات الوقت امتناعها عن إمداد إريتريا باحتياجاتها الغذائية إلا بعد دفع قيمتها بالعملة الأجنبية . وهي الإجراءات التي يرى المراقبون أنها أحد الأسباب الرئيسية في تفاقم النزاع الحدودي بين البلدين . والتي نجمت عن إصرار إريتريا على فك الارتباط بينها وبين عملة إثيوبيا (البر) وإصدار عملة وطنية إريترية (النقفة)، مما دفع الجانبين إلى مطالبة كل منهما الآخر بالتعامل عن طريق العملة الأجنبية[11] .

وعلى الصعيد الدبلوماسي حرصت الدولتان على جذب تعييد أكبر عدد ممكن من القوى الإقليمية والدولية فتوجهت وفود دبلوماسية من الدولتين إلى دول الخليج حيث زارت وفود من الدولتين (كل على حده) دول السعودية ـ الإمارات ـ اليمن ـ قطر ـ الكويت إضافة إلى مصر وليبيا ـ الأردن ـ المغرب ـ بورندي وجيبوتي وأوغندا وكينيا ... وكذا أرسلت رسائل ومبعوثون إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية وخاصة منظمة الوحدة الإفريقية التي شهد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية التابع لها والذي عقد في واجادوجو (بوركينافاسو) نشاطا مكثفا للطرفين لعرض وجهة نظر كل منهم إضافة إلى رسائل الدولتين إلى الأمم المتحدة ويمكن القول أن مجمل هذه الرسائل قد حرصت على تأكيد شرعية موقف كل طرف في مواجهة ادعاءات الطرف الآخر وطلب مساندة المخاطب والترحيب بمبادرات السلام المطروحة[12] .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطاب الإثيوبى للدول العربية والإقليمية قد حرص على إبراز أن الممارسات الإريترية تجاه إثيوبيا ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة باعتبار أنها سياسة استراتيجية لإريتريا وليست حادثاً عابراً[13]. في حين حرص الخطاب الإريترى على التأكيد على مشروعية موقف إريتريا وأن إثيوبيا هي البادئة بالعدوان وأنها لم تحتل أي أراض أثيوبية .

ثانيا : مواقف القوى والمنظمات الإقليمية وجهودها في تسوية النزاع:

أعربت كافة القوى الإقليمية والدولية عن قلقها من جراء النزاع الإريترى ـ الإثيوبى وتواصلت الدعوات من دول غربية وعربية للطرفين إلى " ضبط النفس " ووقف الحرب في حين تتابعت وفود الوساطة على عاصمتي الدولتين .

ففي القاهرة أكد الرئيس حسني مبارك تأييد بلاده لكل الجهود المبذولة بهدف حل النزاع الحدودي الإثيوبى ـ الإريترى بالطرق السلمية، وشدد في رسالة خطية بعث بها إلى رئيسي الدولتين وإلى الرئيس "بليز كومباوري" رئيس بوركينافاسو ورئيس الدورة الحالية للقمة الإفريقية على استحالة حل الخلافات الحدودية عن طريق السلاح ودعى إلى التفاوض واحترام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية . وعلى ذات الصعيد أجرت القيادة المصرية مباحثات مع مبعوثين من كل من إريتريا وإثيوبيا ودعتهما إلى حل النزاع بالطرق السلمية . وأعربت القاهرة عن استعدادها للقيام بأي دور في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وذلك في رسالة أرسلتها الخارجية المصرية إلى الدولتين داعية كلتيهما لضبط النفس والالتزام بالحلول السلمية[14]. وتواترت أنباء عن مبادرة مصرية لحل النزاع الإريترى الإثيوبى إلا أن وزير الخارجية المصري نفى وجود مبادرة مصرية خارج دور منظمة الوحدة الإفريقية[15]. وقد تسلم الرئيس مبارك عدة رسائل من قادة الدول المعنية بالأزمة وفي مقدمتها إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي إضافة إلى مشاورات القاهرة مع المنظمات المعنية وفي مقدمتها منظمة الوحدة الإفريقية[16].

وفي خطابه أمام القمة الإفريقية أعرب الرئيس السوداني عمر البشير عن أسفه للنزاع الدائر بين إريتريا وإثيوبيا وطالب الطرفين

بتسوية النزاع سلميا وفي السودان نفت الحكومة السودانية ما تردد عن مساندتها الحكومة الإثيوبية في نزاعها مع إريتريا وأعربت عن رغبتها في تسوية النزاع سلميا إلا أن الصحف السودانية أشارت إلى أن مجموعة من "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بقيادة العقيد جون جارنج انضمت إلى القوات الإريترية خلال المعارك بهدف مساندتها في صراعها الدائر مع إثيوبيا . كما أشارت تقارير صحفية في الخرطوم إلى أن عدداً من قيادات المعارضة السودانية غادر اسمرا، وأن استمرار الحرب من شأنه أن يوقف الدعم المادي والعسكري الذي كانت تحصل عليه المعارضة السودانية ولا يخفى ما في هذه التقارير والبيانات الصحفية من دلائل على الشعور السائد في الأوساط السودانية[17].

ورغم ما سبق تجدر الإشارة إلى أن الرئيس السوداني عمر البشير هاجم الحكومة الإريترية واتهمها بأنها لا تمثل شعبها وبالخضوع لسلطة الدولار الأمريكي . واتهم المعارضة السودانية التي تتخذ من اسمرا مقراً لها بأنها باعت نفسها للشيطان . ويذكر أن العلاقات مقطوعة بين إريتريا والسودان منذ عام 1994[18].

وحول موقفها من مبادرات التسوية شكك وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان في مقدرة منظمة "الإيجاد" (المنظمة الحكومية للتنمية والتي تضم دول شرق إفريقيا) على حل النزاعات القائمة بين الدولتين العضوين بها معربا عن أسفه لفشل المنظمة في إيجاد حل للنزاع الإثيوبى ـ الإريترى وأشار إلى أن موقف بلاده من النزاع ثابت وهو أنه لا يحقق مصلحة البلدين ويؤثر على استقرار المنطقة وسيتسبب في تدفق المزيد من اللاجئين[19] .

ومن ناحيتها تقدمت المعارضة السودانية في القاهرة بزعامة الصادق المهدي بمبادرة لتسوية النزاع الإريترى الإثيوبى تضمنت تشكيل لجنة للمساعي الحميدة تضم ممثلين عن دول عربية وإفريقية بينها مصر للعمل على وقف القتال وتسوية النزاع سلميا . وفي ذات الصعيد وجه محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض نداء إلى زيناوي وأفورقي حضهما فيه على وقف القتال العسكري وتحكيم العقل للوصول إلى حل عادل وعاجل للخلافات وفتح حوار مباشر .

وعلى ذات الصعيد نفت قوى المعارضة السودانية وجود أي تأثير سلبي للنزاع العسكري الإريترى الإثيوبى على الوضع العسكري لقوات المعارضة على الجبهات الإريترية الإثيوبية باعتبار أن مسرح العمليات العسكرية الإريترية ـ الإثيوبية بعيد عن أماكن تمركز المعارضة السودانية المسلحة[20].

وعلى ذات الصعيد الإقليمي أشارت المصادر إلى قيام ليبيا بطرح مبادرة لتسوية النزاع بين البلدين على أساس وقف إطلاق النار بين الجانبين ونشر قوات إفريقية محايدة بين الدولتين وإجراء مفاوضات مباشرة أو عبر وسيط للتوصل إلى حل يرضي الجانبين . وأجرى الرئيس معمر القذافي اتصالا هاتفيا مع الرئيس الإريترى ورئيس الوزراء الإثيوبى بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين[21].

وفي اليمن أكد الرئيس اليمني على عبد الله صالح حرص اليمن على حل النزاع سلميا بما يخدم أمن منطقة القرن الإفريقي واستقرارها ويؤمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وذلك خلال اجتماعه مع وزير الدولة الإثيوبى "مولغيتا الم سجد" الذي سلمه رسالة من رئيس الوزراء الإثيوبى ملس زيناوي بشأن النزاع[22].

وانطلاقاً من تأثرها المباشر بالصراع الدائر بين الدولتين المجاورتين لها أعربت جيبوتي عن قلقها من النزاع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا، ودعت الدولتين إلى حل النزاع بالطرق السلمية في ذات الوقت الذي أشارت فيه مصادر دبلوماسية غربية إلى ان الجيش الجيبوتي قد نشر وحدات عسكرية في شمال البلاد لحماية الحدود مع إريتريا مع اقتراب المعارك بين الإريتريين والإثيوبيين من أراضيه وأعلنت أن ذلك القرار يأتي لتجنب أي محاولة دخول إلى أراضيها أو احتمال قيام حركة العفر الانفصالية النشطة في هذه المنطقة بأي تحرك . وأشارت المصادر إلى أن جيبوتي دخلت اللعبة رغما عنها نظراً لأن إمدادات إثيوبيا الاستراتيجية في

زمن الحرب تمر عبر أراضيها ويذكر أن فرنسا تحتفظ في جيبوتي بقوة عسكرية هي الأكبر في إفريقيا بموجب اتفاق دفاعي بين الدولتين، ويبلغ عدد هذه القوات حاليا 3200 فرداً وتشكل جيبوتي مركزا استراتيجيا يسمح لفرنسا بمراقبة البحر الأحمر والمحيط الهندي[23].

وعبر وزير الخارجية الجيبوتي محمود موسى شحيم عن خشيته من أن تمتد الحرب الحدودية الدائرة بين إثيوبيا وإريتريا إلى بلاده وإلى كل منطقة القرن الإفريقي وعبر عن خشيته من احتمال تدفق اللاجئين إذا تصاعدت الخلافات الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا.

وعن العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا وجيبوتي قال الوزير أنها ممتازة في ظل سعي جيبوتي لتلبية احتياجات إثيوبيا باستخدام ميناء جيبوتي في استيراد البضائع الإثيوبية وتصديرها وذلك من خلال مخازن إضافية وتقديم تسهيلات جمركية[24]. وفي ذات الوقت اختتم وفد جيبوتي يقوده مسئول الأمن والدفاع زيارة إلى إثيوبيا استمرت ثلاثة أيام أجرى خلالها محادثات مع رئيس الوزراء ملس زيناوي ووزير الخارجية الإثيوبى ووزير المواصلات والنقل وعدد من كبار المسئولين وركزت المحادثات على الأزمة الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا وأثرها على منطقة القرن الإفريقي، وأفادت مصادر جيبوتية أن مدير ميناء جيبوتي وإدارة الكهرباء انضما إلى الوفد الجيبوتي لمناقشة سبل استخدام ميناء جيبوتي الذي يعتبر أهم منفذ بحري لإثيوبيا، بعد الخلافات الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا . وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الإثيوبية لم تشر إلى زيارة الوفد الجيبوتي[25].

ويذكر أن الرئيس الجيبوتي حسن جوليد (رئيس الدورة الحالية لمنظمة الإيجاد) كان أول من بادر للتوسط بين الدولتين لحل خلافاتهما سلميا حيث قام بزيارة إثيوبيا واجتمع مع رئيس الوزراء ملس زيناوي كما أجرى اتصالات هاتفية عدة تحادث خلالها مع مسئولين أثيوبيين وإريتريين في شأن النزاع وسبل حله[26].

وعلى الصعيد الإسرائيلي أشارت بعض المصادر إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت تعليمات إلى دبلوماسييها بعدم التورط في أي تصريحات أو أعمال يمكن تفسيرها على إنها انحياز لأي من الطرفين المتحاربين، وذلك حرصا على الروابط القائمة بينها وبين الدولتين[27]

وعلى صعيد التنظيم الإقليمي فإنه إضافة إلى وساطة منظمة "الإيجاد" برئاسة الرئيس الجيبوتي حسن جوليد تزامن انعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الدول الإفريقية الأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية في ظل تواصل المعارك بين كل من إريتريا وإثيوبيا الأمر الذي فرض النزاع كبند من بنود المؤتمر . وقد أعرب المشاركون عن قلقهم من آثار النزاع على المنطقة ككل ودعا رؤساء الوفود الدولتين إلى ضرورة البحث عن تسوية سلمية للنزاع [28] وقد قرر الرؤساء المشاركون تكوين لجنة للوساطة تتكون من أربعة رؤساء هم رئيس دولة بوركينافاسو بليز كومباوري (بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة) ورئيس زيمبابوي روبرت موجابي ورئيس جيبوتي حسن جوليد ابتيدون ورئيس رواندا باستور يزيموتعو إضافة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم حيث قام الوفد بزيارة البلدين وإجراء مشاورات مع المسئولين فيهما للبحث عن حل سلمي للنزاع إلا أن التركيز الأساسي استهدف وقف القتال بين الدولتين وإجراء مفاوضات مباشرة أو عبر طرف ثالث لحل الأزمة[29] وعلى الرغم من موجة التفاؤل التي صاحبت الوساطة الإفريقية فإنها لم تنجح في إنجاز مهمتها . نظراً لإصرار كل طرف على مطالبه حيث رفضت إثيوبيا وقف القتال قبل انسحاب إريتريا إلى حدود ما قبل 6 مايو 1998 في حين أصرت إريتريا على عدم الانسحاب . وهو الإصرار الذي فشلت في تجاوزه كافة محاولات الوساطة[30] ويذكر أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت قد حذرت على لسان مساعد الأمين العام للمنظمة من زيادة عدد الوسطاء والمبادرات[31]، وقد استمرت وساطة المنظمة على مستوى وزراء خارجية الدول المكلفة بالوساطة وقد قدم هؤلاء تقريرا عن الأزمة في أغسطس 1998 اشتمل على

موقف أطراف النزاع من الأزمة وجرت جولة ثالثة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1998في واجادوجو ببوركينا فاسو إلا أنها لم تسفر عن جديد.

ثالثا : موقف القوى الدولية وجهودها في تسوية النزاع:

على الرغم من تاريخهما الاستعماري في منطقة القرن الإفريقي، تراجع دور كل من فرنسا وإيطاليا على صعيد النزاع الإريترى الإثيوبى لصالح الدور الأمريكي . حيث اقتصر موقف فرنسا على إعلان استعدادها لدعم جهود الوساطة لتسوية النزاع إذا رغبت الدولتان في مشاركتها . وأوضحت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها أن المسئولية تقع بالأساس على عاتق دول المنطقة، وأنه إذا طلب الجانبان من فرنسا التدخل فإنها ستدرس الطلب أملا في إعادة السلام إلى المنطقة[32].

وأعلنت وزارة الخارجية الإيطالية أن مساعد وزير الخارجية الإيطالية قد أجرى لقاءات مع وزيري خارجية إثيوبيا وإريتريا بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع[33].

وعلى صعيد الاتحاد الأوربي أعرب قادة الدول الأوربية ال15 في ختام أحد اجتماعاتهم عن قلقهم للوضع المتوتر في منطقة القرن الإفريقي وناشدوا البلدين وقف إطلاق النار فوراً وبدء محادثات لحل نزاعهما الحدودي . من خلال استئناف المفاوضات.

ويمكن القول أنه أياً كان دور القوى الدولية فإن الثقل الأساسي على هذا الصعيد قد تركز في نشاط الولايات المتحدة الأمريكية وجهودها لتسوية النزاع الأمر الذي يقتضي إلقاء الضوء على هذا الدور والعودة قليلا إلى الوراء .

فمع مطلع التسعينيات والتحولات التي واكبت تفكك الكتلة الشرقية كان من بين طموح الاستراتيجية الأمريكية للعالم تحويل منطقة القرن الإفريقي إلى نموذج لما يعنيه النظام الدولي الجديد الذي تزايدت نغمات التبشير به في تلك الحقبة وبما يحمله من دعم للاستقرار والديموقراطية والرخاء في كل أنحاء العالم، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترجمة هذه الأماني إلى واقع في الصومال من خلال التدخل العسكري الأمريكي في الحرب الأهلية الصومالية في نهاية عام 1992م فيما عرف بعملية إعادة الأمل " والتي كان فشلها مؤشرا على تهاوي القدرات السحرية للنظام الدولي الجديد . وفي نظرتها لمنطقة القرن الأفريقي قسمت الإدارة الأمريكية دول المنطقة على أسس شبيهة بما كانت عليه الأمور خلال الحرب الباردة، فوضعت إريتريا وإثيوبيا وأوغندا في خانة الدول الجيدة " بينما صنفت السودان وزائير في زاوية الدول "سيئة السمعة" ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطا على دول المجموعة الأخيرة لإحداث تغييرات داخل أنظمتها . وذلك من خلال دعم أنظمة الدول المجاورة لها في محاولاتها لزعزعة الاستقرار بالدول المغضوب عليها وفي مقدمتها السودان وكان من أبرز ملامح ذلك زيارة الدعم والتبشير التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للمنطقة واجتماعه بقادة المنطقة مؤكداً على دعم الإدارة الأمريكية لهم ومبشراً بعصر جديد من التعاون الأمريكي مع دول المنطقة .

وفي ضوء ما سبق جاءت الحرب الإريترية ـ الإثيوبية بمثابة لطمة شديدة للسياسة الأمريكية بالمنطقة وتعبيرا عن فشل الحسابات الأمريكية بشأن توازنات القوى والعلاقات في تلك البؤرة المتوترة من العالم . حيث كان من المتصور أن تكون الدولتان بمثابة مخالب أمريكية في مواجهة المتمردين على الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة وفي مقدمتهم السودان.

وفور اندلاع المعارك أعلنت الخارجية الأمريكية عن أسفها لتطورات الأوضاع في المنطقة وطالبت الطرفين بوقف إطلاق النار واللجوء إلى السبل السلمية لتسوية النزاع ومع تصاعد المعارك واصلت واشنطون جهودها حيث قامت سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا بعدة زيارات لكل من أديس أبابا وأسمرة وبلورت الإدارة الأمريكية مبادرة لتسوية النزاع عرفت بالمبادرة

الأمريكية ـ الرواندية للسلام اشتملت على أربع نقاط هي :

-سحب القوات الإريترية إلى خط قبل 6 مايو 1998.

- نشر مراقبين في المنطقة الحدودية.
- إجراء مفاوضات بين الطرفين.
- في حال فشل المفاوضات يتم إحالة الخلاف إلى تحكيم دولي .

وفي حين قبلت إثيوبيا المبادرة دون قيد أو شرط، اعتبرت إريتريا المبادرة متحيزة ورفضت مبدأ الانسحاب أولاً . وتمسكت بأنها لا تحتل أراض أثيوبية . ورغم المساعي الأمريكية والإقليمية الرامية إلى تفعيل المبادرة سالفة البيان إلا أن تمسك إريتريا بموقفها أدى إلى جمودها . ورغم إخفاق مساعي الخارجية الأمريكية في إقناع حكومة إريتريا بقبول المبادرة . فإن محادثة هاتفية من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع رئيسي الدولتين (إثيوبيا ـ إريتريا) كانت كفيلة بوقف الغارات الجوية التي تصاعدت بين الجانبين خلال تلك الفترة[35] وقد أشارت بعض المصادر الدبلوماسية الأمريكية إلى مسئولية حكومة إريتريا عن عرقلة عملية الوساطة الأمريكية وأشارت هذه المصادر إلى أن أسمرا أعطت موافقتها على الاقتراحات الأمريكية في بداية يونية ثم غيرت موقفها بعد ذلك . مؤكدا على أن ما يتم الاتفاق عليه في الجولة الأولى يتم نسفه في الجولة الثانية في حين أشار نفس المصدر إلى أن الموقف الإثيوبي كان متعاونا ومتفهما للاقتراحات الأمريكية[36] ويذكر أن الرئيس الإريترى أسياسي أفورقي كان قد أشار إلى أن مشكلة عملية السلام هي " الطريقة السريعة جدا التي يريد الأمريكيون إدارتها بها" وأضاف أن " الأمريكيين يؤمنون بالترتيبات السريعة، وهذا الأمر لا يصلح، إنها ليست ثقافتنا[37] " .

وعقب الاتصال الهاتفي للرئيس الأمريكي مع قادة الدولتين اتجه وفد أمريكي برئاسة مسئول من البنتاجون إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لاحتواء النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وأشارت البيانات المتاحة أن الوفد الأمريكي تكون من أربعة مسئولين يحملون رسائل خطية من الرئيس بيل كلينتون لكل من الرئيس الإريترى أسياسي أفورقي ورئيس الوزراء الإثيوبى ميلس زيناوي[38] ويمكن القول أن المساعي الأمريكية قد نجحت في الحد من تفاقم الأوضاع بين الدولتين الحليفتين لها إلا أنها لم تنجح في نزع فتيل الصراع في ظل إحساس إريتريا بتحيز أمريكي تجاه إثيوبيا<

ويذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أجلت 200 من رعاياها المقيمين في أسمرا وقامت بتقليص عدد أفراد السفارة الأمريكية في إريتريا إلى ستة مسئولين أمريكيين متطوعين .

وحول أسباب مغادرة سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية مطار أسمرا قبل اندلاع المعارك من جديد بين البلدين ـ أشار جيمس روبن الناطق باسم الخارجية الأمريكية إلى ان عوامل كثيرة تحدد جدول سفر المسئولة الأمريكية قبل قصف مطار اسمرا بساعتين . وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الإريترى كان قد انتقد دولا وجهات ـ لم يسمها ـ قائلاً أنها كانت تعلم بالقصف الإثيوبى ولم تخطر إريتريا للحد من الإصابات في أوساط المدنيين[39].

رابعا : الموقف الراهن للنزاع:

يمكن القول أن الموقف حتى (يناير 1999) قد ظل متجمداً في أرض الواقع على ما هو عليه حيث مازالت قوات الدولتين في مواجهة بعضهما البعض في المناطق المتنازع عليها في جنوب شرق وجنوب، وجنوب غرب إريتريا، في ظل وقف قتال مشوب بالحذر والتوتر بين الطرفين حيث ما زال كل جانب يعمل على حشد وتعبئة قواته تحسباً لأي تطورات للنزاع واتهامات متبادلة باستمرار عمليات الطرد والترحيل لرعايا كل دولة لدى الدولة الأخرى. رغم تأكيد كل طرف من الأطراف على أنه لن يكون البادئ بإطلاق النار.

في ذات الوقت الذي واصلت فيه منظمة الوحدة الإفريقية جهودها للبحث عن مخرج للأزمة يكفل الوصول إلى تسوية تحفظ للطرفين المتنازعين ماء وجهيهما أمام القوى الداخلية والخارجية في ظل شبكة التفاعلات المعقدة التي تعاني منها الدولتان داخلياً وخارجياً إلا أنه سرعان ما تفجر الموقف فى السادس من فبراير

1999 فى صورة مواجهة عسكرية شاملة بين الطرفين لكسر جمود الموقف ومحاولة كل طرف اكتساب أوراق جديدة تساعده على دعم موقفه التفاوضى فى مرحلة ما بعد المواجهة ويدل ذلك التفجر على فشل جهود الوساطة التى قامت بها الأطراف المختلفة لتسوية النزاع[21].

وختاما يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة التي يثيرها النزاع:

أولاً: أنه لا يمكن فصل النزاع عن الميراث التاريخي للعلاقات الإريترية الإثيوبية والذي هو في جوهره ميراث صراعي عدائي. إضافة إلى بروز تيار أثيوبي ينادي بإعادة ضم إريتريا إلى إثيوبيا واعتبار الموافقة على استقلال إريتريا خطأ فادح لحرمانه إثيوبيا بمساحتها الكبيرة من أي منفذ بحري على البحر الأحمر في ذات الوقت الذي تتمتع فيه إريتريا- التي لا تتجاوز ثلاثة ملايين نسمة - بساحل يمتد مئات الأميال وهي الحجة التي تجد تعاطفا كبيرا وقبولا لدى قطاعات أثيوبية كبيرة حتى أولئك المؤيدين لحق إريتريا في الاستقلال، ويذكر أن غلاة التجريين (قومية التجراي الإثيوبية) هم المتزعمون لهذه الدعوة ولهم نفوذ وسيطرة على الحكومة والنظام الحاكم في إثيوبيا .

ويذكر أن الشعور العدائي لا يقتصر على الجانب الإثيوبى وحده حيث أنه راسخ أيضا لدى الشعب الإريترى مع ميراث ثلاثين عاماً من المعاناة تحت نير الاستعمار الإثيوبى، ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام أن اسم العملة الإريترية (نقفة) مستمد من اسم بلدة شهدت معركة حاسمة بين القوات الإثيوبية وحركة التحرير الشعبية الإريترية عام 1988م هُزمت فيها القوات الإثيوبية . ولاشك أن ذلك الميراث العدائي يجعل من الصعوبة بمكان الثقة بين الطرفين ويعقد من مهام الوسطاء في إقناع الطرفين بقبول مبادرات التسوية في ظل الضغوط الشعبية المفروضة على الطرفين .

ثانيا : يكشف النزاع عن حقيقية أخرى مؤداها أنه قد يكون من السهل اتخاذ قرار الدخول في مواجهة عسكرية ولكن التطورات المصاحبة للمواجهة تفرض من القيود والوقائع ما قد يحد من قدرة القيادة على اتخاذ قرار وقف القتال . وهو الوضع الذي يعاني منه كل من النظام الإريترى والنظام الإثيوبى . حيث تتمسك إريتريا بشدة برفض انسحاب قواتها منفردة من المناطق المتنازع عليها وتطالب بانسحاب متزامن مع القوات الإثيوبية بدعوى أن الانسحاب المنفرد يعني إقرارها بالاعتداء، إلا أن أحد الأسباب الفاعلة في رفضها الانسحاب المنفرد هو الخوف من تصاعد المعارضة الداخلية للنظام واتهامه بالمغامرة بمقَّدرات الشعب وقدراته في مغامرات عسكرية دونما عائد والعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع من قبل اندلاع المعارك بثمن باهظ بشريا واقتصاديا ولذا يتمسك النظام الإريترى بضرورة الانسحاب المشترك لحفظ ماء الوجه وتحقيق مكسب سياسي بالاعتراف بأحقيته على قدم المساواة مع إثيوبيا في المناطق المتنازع عليها . وفي المقابل فإن إثيوبيا تتمسك بضرورة العودة إلى الوضع الذي كان عليه الحال في 6 مايو 1998م وانسحاب القوات الإريترية من الأراضي التي احتلتها بعد ذلك التاريخ . ويأتي ذلك التمسك استجابة لضغوط المتشددين التجريين الذين نجحوا في استصدار قرار من البرلمان الإثيوبى بإعلان الحرب على إريتريا . وخشية من أن يؤدي القبول بمطالب إريتريا بالانسحاب المشترك إلى تشجيع غيرها من القوميات على المطالبة بالانفصال عن إثيوبيا وإعلان العصيان المسلح لتحقيق ذلك الانفصال وفرضه على أرض الواقع . استغلالاً لتلك السابقة لسياسة فرض الأمر الواقع.

ثالثا : أن النزاع الإريترى - الإثيوبى يؤكد حقيقة ما ذكره البعض عن جهل الإدارة الأمريكية بطبيعة شعوب المنطقة وفشلها في التعامل معها، حيث يمكن القول أن النزاع في أحد أبعاده يمثل صدعا في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة ورؤيتها لدور الأطراف المختلفة فيها، حيث ألقت رهاناتها خلف إثيوبيا كفاعل إقليمي الأمر الذي أثار حفيظة النظام الحاكم في إريتريا بزعامة أسياسي أفورقي الذي يرى أنه وبلاده الأجدر بدور الفاعل الإقليمي بالمنطقة والقادر على تحقيق الأهداف الأمريكية. وهذه المنافسات الشخصية بين النظم

الحاكمة من أبرز سمات إفريقيا عامة. وتلعب دورا هاما في سياسات تلك البلدان.

وعلى ذات الصعيد انعكس النزاع الإريترى الإثيوبى على الاستراتيجية الأمريكية بصدد حصار النظام السوداني ودعم المعارضة السودانية، حيث أثر النزاع سلبا على قوى المعارضة السودانية لدى كل من إريتريا وإثيوبيا كما ازداد مقدار التقارب السوداني الإثيوبى على حساب قوى المعارضة للنظامين السوداني والإثيوبى، وهو الأمر الذي كانت بوادره قد بدت منذ نهاية 1997م . وحاصل القول في هذا الصدد أن الخطط والاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة ـ إفريقيا على الأقل ـ ليست بالصلادة والإحكام المتوهمين عنها الأمر الذي يعني إمكانات للعمل والفعل لأي فاعل دولي في ظل هذه الحقيقة لتحقيق أهدافه ومصالحه بهذه المناطق على أن ذلك يقتضي بداية الاتفاق على ماهية وطبيعة تلك الأهداف وسبل تحقيقها.

رابعا : تؤكد أحداث النزاع ووقائعه أن جهود الوساطة فيما يتصل بالنزاعات الحدودية لا تجدي في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، بقدر ما تؤدي فقط إلى تهدئة الموقف ووقف القتال دون حسم للأسباب الحقيقة للنزاع الأمر الذي يتيح إمكانية تفجر النزاع من جديد. كما أن تعدد وتزاحم الوسطاء والمبادرات يؤدي إلى تأخر الوصول إلى تسوية في ظل رفض كل طرف للمبادرة التي لا تروقه وانتظار مبادرة أفضل تحقق أكبر قدر من مطالبه الأمر الذي يعني أن النزاع مرشح للبقاء والاستمرار لفترة طويلة على نحو ما تشير خبرة النزاعات المماثلة في أنحاء القارة .

خامسا : إن النزاع الإريترى- الإثيوبى لم يكن الأول ولن يكون الأخير في سلسلة النزاعات الحدودية في إفريقيا على أنه من الخطأ النظر إليه على إنه مجرد نزاع على تلك الرقعة الأرضية الممتدة على جانبي الحدود، حيث يجب الأخذ في الاعتبار الاعتبارات الداخلية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية..) والإقليمية والدولية للتوصل إلى فهم صحيح لمثل هذه النزاعات الحدودية.

---

(1) انظر في ذلك، د. إبراهيم نصر الدين، الأوضاع في القرن الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإفريقية (القاهرة : المركز العربي الإفريقي للبحوث والدراسات، 1998).

(2) سامي شورش، إثيوبيا وإريتريا : خوف على الديمقراطية وعودة إلى عقلية الكفاح المسلح، الحياة اللندنية 1998/9/23 .
يوسف خازم، زيناوي وافورقي : شهر العسل القصير، الحياة اللندنية 1998/5/22

(3) فتحي الضو، أفورقي : المشاكل مع السودان تنتهي بسقوط نظامه، الحياة اللندنية 7مارس 1998.

(4) تم الاعتماد على المصادر الآتية في رصد موقف إريتريا:
-بيان مجلس الوزراء الإريترى في 1998/5/6 وكذا البيان الصادر في 1998/5/14
- بيان مجلس الوزراء الإريترى في 1998/5/20
- ورقة صادرة عن سفارة إريتريا بالقاهرة بعنوان " خلفية نزاع الحدود الراهن بين إريتريا وإثيوبيا " يونيو 1998.
- تصريحات الرئيس أسياسي أفورقي المنشورة في صحيفة الحياة اللندنية (أعداد مختلفة) مايو 1998
- بيان الاجتماع الحادي عشر للمجلس الوطني الإريترى (البرلمان) الصادر في 1998/6/26
- بيان الجالية الإريترية بالقاهرة بعنوان " لا يصح إلا الصحيح " في 1998/6/18
- الحديث الذي أجراه الرئيس الإريترى أسياسي أفورقي مع جريدة الأهرام في زيارته للقاهرة في أغسطس 1998.
- الحديث الذي أجراه الرئيس الإريترى أسياسي أفورقي مع التليفزيون الإريترى حول نتائج زيارته إلى منتدى دافوس ببلجيكا (المصدر: السفارة الإريترية بالقاهرة فى 1999/1/31)

(5) تم الاعتماد بصفة أساسية في رصد الرؤية والحجج الإثيوبية على البيانات والتصريحات الوارد في جريدة " العلم " الإثيوبية الأسبوعية التي تصدر عن مؤسسة الصحافة الإثيوبية – وزارة الإعلام – أعداد مختلفة في الفترة من مايو حتى أكتوبر 98 وكذا التصريحات والبيانات الإثيوبية المنشورة بجريدة الحياة في نفس الفترة.

(6) معاوية يس، إثيوبيا : هل تطلق الحرب مارد القوميات ؟ ، مجلة الوسط عدد 333 ,1998/6/15، ص 17

– عطية عيسوي، النزاع الإريترى – الإثيوبى – شرخ في القرن الافريقي، جريدة الأهرام 1998/6/13 . وانظر أيضا معاوية يس، مرجع سابق

(7) خير الله خير الله ؛ حرب طويلة بين إريتريا وإثيوبيا – ورهان أفورقي على ضعف زيناوي، الحياة 1998/6/12.

(8) الحياة 1998/6/7، وانظر أيضا معاوية يس، مرجع سابق وكذا انظر ملف عدد مجلة العالم، عدد 627، في 1998/6/27.

(9) الحياة اللندنية 1998/6/13.

(10) The Ethiopian Herald , No. 23, 17June 1998.

(11) معاوية يس، مرجع سابق، وكذا مجلة العالم، مرجع سابق، ص ص 8: 9

(12) متابعة أرشيفية لجولات قيادات ودبلوماسي البلدين إلى الدول المختلفة وتصريحاتهم خلال هذه الجولات .

(13) مجلة العلم الإثيوبية، أعداد مختلفة مايو، يونيو 1998

(14) الحياة 1998/5/22، 1998/6/2

(15) الحياة 1998/6/15

(16) الحياة أعداد 5/22، 12–1998/6/14

(17) الحياة اللندنية، 1998/6/12، جريدة الأنباء السودانية 1998/5/20، 1998/6/9.

(18) الحياة 1998/5/21

(19) الحياة 1998/5/20

(20) الحياة 1998/6/12

(21) الحياة 1998/5/21 وانظر جريدة الاتحادي الدولية التي تصدر عن الحركة الوطنية السودانية (معارضة موجودة بالقاهرة) 1998/7/8

(22) الحياة 1998/6/18

(23) الحياة 1998/6/13

(24) الحياة 1998/6/25

(25) الحياة 1998/6/25

(26) الحياة 1998/5/16.

(27) ياسر الزعاترة، في عصر السلام، إسرائيل تحاصر الدول العربية في افريقيا، مجلة الوسط، عدد 333، 1998/6/15، ص 18

(28) الحياة، 1998/6/14

(29) الحياة، 1998/6/14

(30) الحياة (أعداد 11، 14، 17، 18، 19، 1998/6/25م.

(31) الحياة 1998/6/9.

(32) الحياة، 1998/5/23

(33) الحياة، 1998/6/10

(35) الحياة 1998/6/9

(36) الحياة 1998/6/12

(37) الحياة 1998/6/12

(38) الحياة، 1998/6/13

(39) الحياة، 1998/6/10

(1) الحياة 1999/2/7